



البلاغ رقم 2018/03

الصادر عن النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات
بشأن رفع قضايا إلى أنظار المجلس في ميدان
التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية

في إطار ممارسة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات للاختصاصات ذات الصبغة القضائية الموكولة إليها بمقتضى القانون رقم 62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وعلى إثر توصلها، خلال شهر مارس 2018، بتقارير أحييت عليها من طرف السيد رئيس غرفة التدقيق والبت في الحسابات بالمجلس بناء على نتائج مداولات نفس الغرفة بشأن التقارير المتعلقة بتدقيق حساب الخزينة الإقليمية بفاس برسم السنوات المالية من 2006 إلى 2013.

وبعد اطلاع النيابة العامة على مضمون تلك التقارير ودراسة مختلف الوثائق المثبتة المرفقة بها، تبين أنها تتضمن أفعالا من شأنها أن تندرج ضمن المخالفات المستوجبة للمتابعة في ميدان التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية كما هو منصوص عليه في المادة 54 من القانون رقم 62-99 سالف الذكر.

وبناء عليه، قام الوكيل العام للملك لدى المجلس برفع قضايا إلى أنظار المجلس الأعلى للحسابات في هذا الميدان وفقا لمقتضيات المادتين 57 و58 من المدونة، وأصدر اثنا عشر (12) قرارا بمتابعة أشخاص وإحالتهم على المجلس في نطاق مسطرة التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، والتمس من السيد الرئيس الأول، بواسطة الملتزمات المتخذة في هذا الصدد، تعيين مستشارين مقررين للتحقيق في الأفعال موضوع المؤاخذات المنسوبة إلى الأشخاص المتابعين في تلك القضايا.

ويتعلق الأمر بثلاث قضايا تهم مندوبية وزارة الصحة بفاس ومعهدين للتكنولوجيا الفندقية والسياحية بذات المدينة. وتبعا لذلك أصدر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أوامر بتعيين مستشارين مقررين مكلفين بإجراء التحقيق في هذه القضايا طبقا لمقتضيات المادة 59 من مدونة المحاكم المالية في أفق استكمال باقي الإجراءات المسطرية الأخرى المنصوص عليها في المواد 60 وما يليها من المدونة.

الوكيل العام للملك
لدى المجلس الأعلى للحسابات

ذ. عبد اللطيف بن الزيدية